أخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 102

3-8 يناير 2012

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

المهيري: 2,4% نمو اقتصاد دبي خلال النصف الأول عام 2011

حقق الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي نمواً بنسبة 2,4% في الأشهر الستة الأولى من عام 2011 مقارنة بالفترة نفسها عام 2010، بحسب مركز دبي للإحصاء. وتحسن أداء جميع القطاعات باستثناء الصناعات الاستخراجية يليها قطاع الإنشاءات والعقارات، الخدمات، إضافة إلى الخدمات المنزلية. وقال عارف عبيد المهيري المدير التنفيذي لمركز دبي للإحصاء إن الصناعات التحويلية جاءت في مقدمة القطاعات الاقتصادية الأكثر تحفيزاً لاقتصاد الإمارة خلال هذه الفترة، حيث نما القطاع بنسبة 11,8% خلال النصف الأول من 2011 مقارنة بالفترة نفسها عام 2010. واستكمل أن قطاع الصناعات التحويلية أسهم في 1,4 نقطة مئوية من النمو الاقتصادي المحقق، لافتاً إلى أن ازدهار الصناعات التحويلية في دبي تزامن مع زيادة الصادرات خلال هذه الفترة. ونما نشاط تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح بنسبة 5% خلال النصف الأول من عام 2011 مقابل الفترة المماثلة من عام 2010، حيث أسهم القطاع بمعدل 1,5 نقطة مئوية من إجمالي النمو المتحقق في اقتصاد الإمارة خلال هذه الفترة. كما أن مساهمة قطاع التجزئة في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي بلغ نحو 30%، مشيراً إلى أن هذا النمو تزامن مع نمواً في الواردات وإعادة التصدير. وعلى صعيد المشروعات المالية، لفت المهيري إلى أن القطاع سجل نمواً بنسبة 7% خلال النصف الأول من عام 2011 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2010، دافعا الاقتصاد إيجاباً بمعدل 0,9 نقطة مئوية وبلغت مساهمة القطاع نحو 12,7% من مجمل اقتصاد الإمارة. بالمقابل، أشار المهيري إلى تراجع أربعة قطاعات اقتصادية خلال الستة اشهر الأولى من العام 2011 مقابل الفترة ذاتها عام 2010، وهي بالترتيب حسب نسب التراجع الصناعات الاستخراجية يليها قطاع الإنشاءات والعقارات والخدمات إضافة إلى الخدمات المنزلية. وأضاف أن مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي للإمارة شهدت تغييرات ملحوظة خلال العام الماضي، ففي الوقت الذي تقلصت فيه نسبة مساهمة القطاع العقاري ارتفعت مساهمات الصناعات التحويلية والقطاعات الخدمية مثل السياحة والطيران والخدمات اللوجستية. وتركزت التوجهات الاستثمارية في إمارة دبي خلال الثلاثة أعوام الماضية على القطاعات الخدمية خاصة التجارة والسياحة والطيران والخدمات اللوجستية وذلك بعد تراجع أداء القطاعين المالي والعقاري بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية.

تعليق

يعد الناتج القومي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي ومقدرة الاقتصاد على إنتاج مختلف السلع والخدمات. وعندما نحاول إعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين خلال فترة معينة، فإن مجموع تلك القيم هو ما يعبر عنه بالناتج القومي. وتكمن أهمية دراسة الدخل القومي من خلال عدد من الأسباب: **الأول**: قياس مدى نجاح السياسة الاقتصادية حيث تستخدم تقديرات الدخل القومي في السنوات المتتالية لدراسة مدى نجاح السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة. **الثاني**: قياس إنتاجية العمل في القطاعات المختلفة، ويمكن نقل الموارد المالية أو البشرية من قطاع إلى أخر في ضوء هذا القياس ويمكن أيضا عن طريق مقارنة إنتاجية عنصر العمل في قطاع معين في تقدير السنوات، قياس التقدم الذي يحرزه المجتمع في هذا القطاع ويمكن عن طريق مقارنة الزيادة في إنتاجية العمل مع الزيادة في مجموع الأجور وضع السياسات الملائمة فيما يتعلق بالعمالة. **الثالث**: قياس قدرة الأفراد على تحمل الضرائب والقروض العامة. **الرابع**: قياس توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج، . **الخامس**: قياس مستوى رفاهية الأفراد. **السادس**: رسم السياسات المالية، حيث تستعين الدول في العصر الحديث ببيانات عن الدخل القومي المقدر للسنة المقبلة لرسم السياسات المالية الملائمة. **وأخيرا** تكمن أهمية دراسة الدخل القومي في وضع الخطة الاقتصادية القومية، حيث يحتاج المخطط إلى صورة مبسطة للهيكل الاقتصادي للمجتمع يبين مدى ارتباط قطاعاته المختلفة لبعضها البعض، ومثل هذه البيانات يمكن الحصول عليها من خلال البيانات الخاصة بالدخل القومي.

المصدر: الاتحاد

الدولية

وزيرة العمل: الاقتصاد الامريكي يتحرك في الاتجاه الصحيح
صفحة 02 ◄

الغرب يعد خطة طوارئ نفطية في حالة اغلاق مضيق هرمز
صفحة 02 ◄

الاقليمية

ليبيا تقول انها ستراجع وضع استثماراتها في العالم العربي وافريقيا
صفحة 03 ◄

فائض ميزانية الكويت يبلغ 42 مليار دولار في 8 أشهر
صفحة 03 ◄

المحلية

الإمارات توفر 1,06 مليون فرصة عمل جديدة خلال 3 سنوات
صفحة 04 ◄

بعد إقرار قانون الشركات والإجراءات التحفيزية الجديدة .. «الأونكتاد» تترقب تدفقات استثمارية أجنبية قوية في الإمارات
صفحة 05 ◄

المقال الأسبوعي

الحسابات الاقتصادية القومية
صفحة 06 ◄

الاستثمار الاجنبي المباشر الي الصين في 2011 بلغ 115 مليار دولار

قالت صحيفة تشاينا ديلي نقلا عن بيانات من وزارة التجارة ان الصين اجتذبت استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 115 مليار دولار في 2011 بزيادة قدرها 9 بالمئة عن العام السابق. لكن الرقم يشير الي تراجع في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خارج القطاع المالي للشهر الثاني على التوالي على اساس سنوي. وقالت وزارة التجارة في وقت سابق ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الي الصين بلغت 103.8 مليار دولار في الاحد عشر شهرا الاولى من 2011 وهو ما يعني ان التدفقات في شهر ديسمبر بلغت 11 مليار دولار بانخفاض قدره 21 بالمئة مقارنة مع 14 مليار دولار في ديسمبر 2010. وانخفضت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الي الصين في نوفمبر بنسبة 9.89 بالمئة عن الشهر نفسه من 2010 . وكان هذا أول هبوط في 28 شهرا. وقالت وزارة التجارة في وقت سابق من هذا الاسبوع انها تهدف الي اجتذاب متوسط قدره 120 مليار دولار من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كل من الاعوام الاربعة القادمة. وكشفت الوزارة الاسبوع الماضي عن قواعد جديدة لتشجيع الاستثمار الاجنبي في صناعات صاعدة استراتيجية خصوصا تلك التي تجلب تكنولوجيا ومعرفة تقنية جديدة الي الصين.

المصدر: رويترز

وزيرة العمل: الاقتصاد الامريكي يتحرك في الاتجاه الصحيح

قالت وزيرة العمل الامريكية هيلدا سوليس يوم الجمعة ان اضافة 200 ألف وظيفة جديدة في ديسمبر كانون الاول يظهر ان اقتصاد الولايات المتحدة اخذ في التحسن. وقالت لشبكة تلفزيون سي.ان.بي.سي "شهدنا تحسنا مطردا للاقتصاد" في الاشهر الاخيرة اذ تم ايجاد مليوني فرصة عمل في القطاع الخاص خلال الاثنى عشر شهرا الماضية. "واضافت قولها "اننا نشهد مسارا نحو الافضل. اننا نتحرك في الاتجاه الصحيح." وقد أظهرت بيانات حديثة ان التوظيف في الولايات المتحدة سار بوتيرة قوية في الشهر الماضي وتراجعت البطالة الى أدنى مستوياتها في نحو ثلاثة أعوام عند 8.5 بالمئة وهو أقوى دليل حتى الان على تسارع النشاط الاقتصادي. وقالت وزارة العمل الامريكية ان الوظائف غير الزراعية زادت 200 ألف وظيفة الشهر الماضي وهي أكبر زيادة في ثلاثة أشهر وتفوق توقعات الاقتصاديين الذين كانوا ينتظرون 150 ألفا فقط. ويحتاج الاقتصاد الامريكي لاستمرار الوتيرة الحالية لخلق الوظائف لاثبات أن هناك تعافيا قويا. وتراجعت نسبة البطالة من 8.7 بالمئة في نوفمبر تشرين الثاني وهي نسبة تم تعديلها بالزيادة من 8.6 بالمئة. وأصبحت نسبة البطالة هي الادنى منذ فبراير عام 2009. لكن وزارة العمل عدلت أعداد الوظائف في أكتوبر تشرين الاول ونوفمبر بطرح ثمانية الاف وظيفة

المصدر: رويترز

ارتفاع الوظائف الامريكية وتراجع البطالة لأدنى مستوى في نحو 3 سنوات

زاد التوظيف في الولايات المتحدة بوتيرة قوية في الشهر الماضي وتراجعت البطالة الى أدنى مستوياتها في نحو ثلاثة أعوام عند 8.5 بالمئة وهو أقوى دليل حتى الآن على تسارع النشاط الاقتصادي. وقالت وزارة العمل الامريكية إن الوظائف غير الزراعية زادت 200 ألف وظيفة الشهر الماضي وهي أكبر زيادة في ثلاثة أشهر وتفوق توقعات الاقتصاديين الذين كانوا ينتظرون 150 ألفا فقط. ويحتاج الاقتصاد الامريكي لاستمرار الوتيرة الحالية لخلق الوظائف> وتراجعت نسبة البطالة من 8.7 % في نوفمبر وهي نسبة تم تعديلها بالزيادة من 8.6 %. وأصبحت نسبة البطالة هي الادنى منذ فبراير شباط 2009. لكن وزارة العمل عدلت أعداد الوظائف في أكتوبر ونوفمبر بطرح ثمانية الاف وظيفة.

المصدر: رويترز

الغرب يعد خطة طوارئ نفطية في حالة اغلاق مضيق هرمز

قال دبلوماسيون ومصادر صناعة النفط ان الدول الغربية أعدت هذا الاسبوع خطة طوارئ لاستخدام كمية كبيرة من مخزونات الطوارئ للتعويض تقريبا عن كل نفط الخليج الذي سيفقد اذا أغلقت ايران مضيق هرمز. واضافوا قولهم ان مديرين كبارا في وكالة الطاقة الدولية التي تقدم النصح الى 28 دولة مستهلكة للنفط ناقشوا يوم الخميس خطة قائمة للافراج عما يصل الى 14 مليون برميل يوميا من مخزونات النفط المملوكة للحكومات في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وبلدان مستوردة أخرى. واذا اتخذت خطوة على هذا النطاق فانها ستكون أكبر من خمسة أضعاف أكبر افراج عن مخزونات في تاريخ الوكالة والذي تم عقب غزو العراق للكويت عام 1990. وتقول الخطة ان اقصى الافراج عنها -وهي عشرة ملايين برميل يوميا من الخام ونحو اربعة ملايين برميل يوميا من منتجات التكرير- يمكن الاستمرار في تنفيذها خلال الشهر الاول من جهد منسق. وقال دبلوماسي أوروبي لرويترز "سيكون هذا ردا ضروريا ومعقولا على اغلاق المضيق. ولن يستغرق تنفيذه وقتا طويلا ان اقتضت الحاجة ذلك... ومن المستبعد ان يكون مثار جدال وخلاف بين اعضاء الوكالة." وأكد متحدث باسم وكالة الطاقة الدولية ان لدى الوكالة خطة طوارئ قائمة تبين الحد الأقصى لكميات النفط التي يمكن الافراج عنها من المخزونات وهي 14 مليون برميل يوميا لمدة شهر. وقال "اننا نراقب الوضع باهتمام كبير." واعلنت طهران عن خطط لإجراء مناورات عسكرية جديدة في اهم قناة لشحن النفط في العالم والتي يمر عبرها نحو 16 مليون برميل من النفط الخام يوميا. وهدد المسؤولون الايرانيون بإغلاق مضيق هرمز اذا الحقت عقوبات جديدة تهدف الى احباط البرنامج النووي الايراني ضررا بصادرات النفط الايرانية. ويعتقد خبراء نفط كثيرون ان هذه التهديدات كلامية تهدف الى رفع اسعار النفط في محاولة لتفادي العقوبات.

المصدر: رويترز

ليبيا تقول انها ستراجع وضع استثماراتها في العالم العربي وافريقيا

قال رئيس المجلس الوطني الانتقالي الحاكم في ليبيا مصطفى عبد الجليل ان ليبيا ستراجع استثماراتها في العالم العربي وافريقيا واماكن اخرى وستقوم باستثمارات ضخمة في مجالي الزراعة والعقارات بالسودان. وقال عبد الجليل ان لدى المجلس رؤية عامة لمراجعة كافة الاستثمارات في العالم العربي والقارة الافريقية واماكن أخرى. واضاف ان بعض البلدان ستزيد فيها الاستثمارات بينما سيتم اغلاق مشروعات في بلدان اخرى. وذكر ان هناك استثمارات تستحق ان يتم تطويرها وهناك استثمارات قد يكون من الافضل للشعب الليبي اغلاقها. وقال عبد الجليل ان ليبيا ستزيد استثماراتها في السودان، وانه ستكون هناك استثمارات كبيرة في الزراعة والعقارات في السودان. واضاف ان العقل والعدل يتطلبان من ليبيا توجيه استثماراتها الزراعية بالقرب من ليبيا بدلا من الشرق الاقصى او اسيا الوسطى. ومثل الدول العربية الاخرى الغنية بالنفط، قال عبد الجليل ان ليبيا تريد الاستفادة من الاراضي الزراعية والعمالة الرخيصة نسبيا في السودان. ولدى قطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة استثمارات كبيرة في مجال الزراعة بالسودان. والكثير من اصول ليبيا الاجنبية عبارة عن اموال سائلة وسندات واسهم. وخلال حكم القذافي استثمرت ليبيا معظم ثروتها النفطية في اوروبا، لكنها ضخت استثمارات كبيرة كذلك في افريقيا والشرق الاوسط والولايات المتحدة. وتدير هيئة الاستثمار الليبية، التي تقدر اصولها بنحو 65 مليار دولار، بعض الاستثمارات الكبيرة في افريقيا من خلال صندوق بقيمة خمسة مليارات دولار يعرف باسم حقيبة الاستثمارات الليبية في افريقيا. والتي قال مسؤولون انها منيت بخسائر بسبب عقوبات الامم المتحدة. واجرت هيئة الاستثمار الليبية تحقيقا شاملا بشأن استثماراتها خلال الشهور القليلة المنصرمة وقدمت توصيات للحكومة الليبية الجديدة.

المصدر: BBC Arabic

فائض ميزانية الكويت يبلغ 42 مليار دولار في 8 أشهر

أظهرت بيانات وزارة المالية الكويتية أن الفائض في ميزانية البلاد بلغ 11.6 مليار دينار (41.6 مليار دولار) في الاشهر الثمانية الاولى من السنة المالية 2011-2012 مرتفعا الى مثليه قبل عام بفضل ايرادات نفطية أعلى من المتوقع وانخفاض في الانفاق. ويشكل هذا الفائض 33 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي للكويت عضو منظمة أوبك في عام 2010 وفقا لحسابات لرويترز. وبلغ الفائض 5.9 مليار دينار في الفترة نفسها من العام السابق. وأظهرت البيانات التي نشرت على الموقع الالكتروني لوزارة المالية أن ايرادات الكويت سادس أكبر مصدر للنفط في العالم بلغت 18.7 مليار دينار في الفترة من أبريل الى نوفمبر بينما بلغت المصروفات 7.1 مليار دينار بنسبة 36.6 بالمئة فقط من اجمالي الانفاق المتوقع للعام بأكمله. وبلغت ايرادات النفط 17.8 مليار دينار في هذه الفترة بنسبة 95 في المئة من اجمالي الايرادات. ووضعت ميزانية 2011-2012 بافتراض أن سعر برميل النفط 60 دولارا. وتأرجحت أسعار خام برنت بين 98 و127 دولارا للبرميل منذ بداية السنة المالية في أبريل. وعززت العقود الآجلة لخام برنت مكاسبها اليوم الى أكثر من أربعة دولارات متجاوزة 111 دولارا للبرميل بدعم من تهديدات محتملة للإمدادات وبيانات ايجابية من الصين وتراجع للدولار وارتفاع للاسهم الامريكية في بداية التعاملات. ومنذ عام 2004 ارتفع الانفاق في الميزانية الكويتية الى ثلاثة أمثاله ليسجل رقما قياسيا بلغ 19.4 مليار دينار في مشروع ميزانية السنة المالية 2011-2012 وزاد الانفاق على الاجور بنفس المعدل تقريبا. وتضمنت هذه الميزانية التي أقرها البرلمان في يونيو ايرادات قدرها 13.4 مليار دينار وهو ما يجعل العجز المتوقع 5.99 مليار دينار أو 16.8 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي وفقا لحسابات رويترز. لكن تقدير الايرادات في الميزانية متحفظ للغاية نظرا للارتفاع الكبير في أسعار النفط العام الماضي.

المصدر: رويترز

الحكومة السعودية تمنح 3 عقود بـ2.3 مليار ريال ضمن مشروع قطارات شمال - جنوب

وقع وزير المالية السعودي، رئيس ثلاثة عقود لمشروع سكة الحديد (الشمال - الجنوب) بقيمة إجمالية بلغت 2.34 مليار ريال، الذي تنفذه الشركة السعودية للخطوط الحديدية "سار". ويمتد مشروع سكة الحديد من الرياض إلى الحديثة على الحدود الأردنية مروراً بسدير والقصيم وحائل والجوف، ويربط مناجم الفوسفات بحزم الجلاميد في منطقة الحدود الشمالية، ومناجم البوكسايت بالبعيثة بمناطق التصنيع في رأس الخير والجبيل والدمام بطول إجمالي يبلغ 2750 كيلومتراً. وقالت وكالة الأنباء السعودية "واس" إن العقود تتضمن إنشاء خمس محطات للركاب، وتنفيذ مجمع لورش الصيانة بالنعيرية، بالإضافة إلى تنفيذ 36 مبنى مسانداً لورش الصيانة الخفيفة ومكاتب الدعم الفني وسكن لعمال الصيانة ومناطق الشحن. وتبلغ قيمة العقد الأول الخاص بتنفيذ المحطات والمُوقع مع شركة الراشد للتجارة والمقاولات المحدودة 1.57 مليار ريال، ومدة تنفيذه 24 شهراً ويشتمل على تنفيذ خمس محطات للركاب في كل من المجمعة والقصيم وحائل والجوف والقريات. أما العقد الثاني الخاص بتنفيذ مجمع ورش الصيانة الرئيسة للمشروع في محافظة النعيرية والموقع مع شركة يابي مركزي فتبلغ قيمته 495 مليون ريال ومدة تنفيذه 18شهراً، ويشتمل على إنشاء ورش صيانة تخصصية للقاطرات والعربات، وورش صيانة الخط الحديدي ومناطق المناولة، كما تحتوي على محطات التزود بالوقود ومستودعات معدات الصيانة. وتبلغ قيمة العقد الثالث المُوقع مع شركة أبناء سليمان القضيبي للمقاولات لتنفيذ المباني المساندة 271 مليون ريال لبناء 36 مبنى موزعة على طول مسار سكة الحديد، منها 15 مبنى لصيانة السكة وأنظمة الاتصالات، وأحد عشر مبنى لسكن العاملين وثمانية مباني مكتبية للإدارة ومناطق الشحن وورشة لصيانة المعدات ومحطة للتزود بالوقود.

المصدر: واس

الإمارات توفر 1,06 مليون فرصة عمل جديدة خلال 3 سنوات

يوفر سوق العمل في الإمارات 1,06 مليون فرصة عمل جديدة بحلول العام 2015، بما يشكل خمس الوظائف التي ستوفرها بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال هذه الفترة والمقدرة بنحو 5,6 مليون وظيفة، بحسب دراسة لصندوق النقد الدولي. ورجح الصندوق في دراسته أن يستحوذ القطاع الخاص في الإمارات على النسبة الأعلى من الوظائف المتوقع إتاحتها خلال هذه الفترة بما يزيد على 954 ألف وظيفة مقارنة مع 106 آلاف وظيفة يتوقع أن يوفرها القطاع العام، وذلك نتيجة التوسع في استراتيجية التنويع الاقتصادي التي تتبعها الإمارات. وأكد مسعود أحمد مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، أن الإمارات تتصدر بلدان المنطقة التي تسجل البطالة فيها مستويات شديدة الانخفاض تليها الكويت وقطر، مشيراً الى أن زيادة فرص العمل تعد من أهم القضايا التي تشغل صناع السياسات الاقتصادية في بلدان العالم بما فيها اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الستة. وأظهرت دراسة أصدرها الصندوق بعنوان دول مجلس التعاون الخليجي.. تعظيم النتائج الاقتصادية في اقتصاد عالمي يسوده عدم اليقين، نجاح الإمارات في توفير أكثر من 1,54 مليون فرصة عمل خلال الفترة من العام 2000 وحتى العام 2010، لتأتي في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية التي وفرت خلال هذه الفترة نحو 2,5 مليون وظيفة. وشكلت الفرص التي أتاحها القطاع الخاص في الإمارات النسبة الأكبر من الفرص المتاحة بنحو 1,39 مليون وظيفة، مقابل 155 ألف وظيفة وفرها القطاع العام. وتوقعت الدراسة ان يشهد سوق العمل في الإمارات طفرة قوية خلال الفترة من عام 2010 الى العام 2015، حيث من المقدر أن يتم توفير نحو 1,06 مليون فرصة عمل منها 954 فرصة في القطاع الخاص و106 آلاف فرصة في القطاع العام. ورجحت الدراسة ان يكون نصيب المواطنين في الإمارات نحو 84 ألف وظيفة، منها 75 ألف فرصة عمل بالقطاع الخاص و8 آلاف فرصة عمل بالقطاع العام.

المصدر: الاتحاد

ارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية لدى البنوك بـ 5 مليارات درهم خلال 9 أشهر

نمت الودائع بالعملات الأجنبية لدى القطاع المصرفي بالدولة بنسبة 2,54% تعادل زيادة بقيمة 5 مليارات درهم خلال 9 أشهر العام الماضي، بحسب بيانات المصرف المركزي. وارتفعت الودائع بالعملات الأجنبية (دون الودائع الحكومية ومصاريف المدفوعات التجارية المدفوعة مقدما) إلى 201,7 مليار درهم بنهاية سبتمبر الماضي مقارنة بـ196,7 مليار درهم بنهاية 2010. بالمقابل، زادت الودائع بالعملة المحلية بنسبة 1,85% خلال فترة المقارنة تعادل ارتفاعاً بقيمة 12,1 مليار درهم، لتصل إلى 664,4 مليار درهم بنهاية سبتمبر الماضي مقارنة بـ652,3 مليار درهم بنهاية العام 2010. وارتفعت حصة الودائع بالعملات الأجنبية نسبة إلى إجمالي الودائع (دون الودائع الحكومية ومصاريف المدفوعات التجارية المدفوعة مقدما) بشكل طفيف لتبلغ 23,3% بنهاية سبتمبر الماضي مقارنة بـ23,17% بنهاية عام 2010. وبلغت نسبة نمو هذه الودائع لدى القطاع المصرفي بالدولة نحو 2% خلال فترة المقارنة لترتفع إلى 866,09 مليار درهم بنهاية سبتمبر مقارنة بـ849 مليار درهم بنهاية العام 2010. ووفقا لتصنيف الودائع حسب آجالها، أظهرت بيانات المصرف المركزي ارتفاع بند الودائع تحت الطلب بنحو 34,5 مليار درهم خلال فترة المقارنة ليبلغ 294,5 مليار درهم مقارنة بـ260 مليار درهم بنهاية 2010. بالمقابل، تراجع رصيد الودائع لأجل بنحو 30 مليار درهم لينخفض من مستوى 535 مليار درهم في نهاية 2010 إلى 505 مليارات درهم بنهاية سبتمبر الماضي. وازداد رصيد حسابات التوفير بقيمة 12,3 مليار درهم ليرتفع إلى 66,6 مليار درهم مقارنة بـ54,3 مليار درهم خلال فترة المقارنة. ونمت موجودات المصرف المركزي بالعملات الأجنبية بقيمة 29,2 مليار درهم تعادل 19% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2011، لترتفع إلى 182,6 مليار درهم بنهاية سبتمبر الماضي مقارنة بـ153,4 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2010، بحسب المصرف.

المصدر: الاتحاد

«نخيل» تخفض مطالبات المقاولين من مليار درهم إلى 80 مليوناً

أعلنت شركة نخيل العقارية أن المفاوضات التي أجرتها مع المقاولين خفضت قيمة مطالباتهم الاولية من مليار درهم الى 80 مليون درهم. وتأمل إصدار الدفعة الثانية من الصكوك خلال ستة أشهر. وقال علي راشد لوتاه رئيس مجلس ادارة الشركة في تصريحات للصحافيين في مقر الشركة امس ان الشركة شكلت لجنة فنية تضم ممثلين عن الشركات والمقاولين الذين لهم مطالبات وتم عرض نتائج دراسات اللجنة على المقاولين، وبعد مفاوضات بين الطرفين تم التوصل الى اتفاق نهائي يقضي بأن يتم تخفيض مبلغ المطالبات من مليار درهم الى 80 مليون درهم وتم توقيع عقود تسوية بهذا المبلغ النهائي. وكان عدد من المقاولين والشركات تقدم الى نخيل بمطالبات لتعويضها عن تجميد مشروعات وتأخر الشركة في سداد مستحقاتهم لمدة تجاوزت 24 شهرا ما نجم عنه هذه المطالبات. وقالت الشركة التي أصدرت الشريحة الأولى من الصكوك بقيمة 1.31 مليار دولار للدائنين التجاريين في أغسطس الماضي في إطار خطة لإعادة الهيكلة، إن حصيلة الشريحة الثانية وقيمتها مليار درهم ستستخدم في تسوية مطالبات المقاولين. وتابع لوتاه انه سيتم دفع 40% نقدا و60% على شكل سندات للمقاولين. وأعرب عن أمله في إصدار الشريحة الثانية من الصكوك في النصف الأول من العام الحالي. واستكملت نخيل إعادة هيكلة ديون بقيمة 16.06 مليار دولار منها 8.71 مليارات دين حكومي سيتحول إلى اسهم. وقال إن أولوية الشركة بعد إعادة الهيكلة هي سداد مطالبات المقاولين واستعادة ثقة المستثمرين. وأن الشركة في طريقها لتسليم سبعة آلاف وحدة سكنية بحلول نهاية العام وطرح عقود جديدة في قطاع التجزئة. لكنه قال إن مشروعي الشركة لإقامة جزيرتي نخلة جبل علي ونخلة ديرة لن يتم تطويرهما قريبا، مشيرا إلى انهما يدخلان ضمن المشروعات طويلة الأجل.

المصدر: البيان

بعد إقرار قانون الشركات والإجراءات التحفيزية الجديدة .. «الأونكتاد» تترقب تدفقات استثمارية أجنبية قوية في الإمارات

تتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإمارات العام الحالي، مستفيدة من قانون الشركات الجديدة والإجراءات التحفيزية التي اتخذتها الحكومة الاتحادية والدوائر المحلية لجذب المؤسسات العالمية، وفقاً لتقارير دولية. وتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" أن تشهد الإمارات "ارتفاعاً ملحوظاً" في حجم التدفقات الاستثمارية لتزيد على 4 مليارات دولار بعد إقرار قانون الشركات الجديد والذي يخفف القيود المفروضة على حصة ملكية الأجانب وإمكانية رفعها إلى 100% بموافقة حكومية ضمن شروط. وقالت "الأونكتاد" في تقريرها الأحدث الخاص برصد السياسات الاستثمارية للدول، إن الإمارات نجحت في ترسيخ جاذبيتها للاستثمار الأجنبي من خلال توفير البيئة المثلى لعمل الشركات مصحوبة بعامل الاستقرار السياسي للبلاد، الأمر الذي أهلها للانضمام إلى قائمة أفضل 30 موقعاً عالمياً جاذباً للاستثمار، إلى جانب الفرص الاستثمارية العديدة التي تتيحها الخطط الحكومية في مشروعات البنية التحتية بتكلفة تصل إلى 175 مليار دولار. وتأتي هذه التوقعات متطابقة مع توقعات أخرى للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتي رشحت الإمارات لاستقطاب استثمارات بقيمة 50 مليار دولار خلال السنوات المقبلة، مستفيدة من تزايد جاذبيتها للشركات العالمية، وذلك في ضوء ترجيح انضمامها إلى مجموعة الأسواق الناشئة التي يتوقع أن تستحوذ على النسبة الأعلى من التدفقات الاستثمارية في المستقبل مع التحولات المتسارعة نحو الشرق. وأكدت المؤسسة أن انضمام الإمارات لهذه المجموعة سيشكل خطوة مهمة على صعيد اندماجها في الاقتصاد العالمي، بما ينعكس إيجابا على استفادتها من القوة الاقتصادية التي تتمتع بها المجموعة، لاسيما أن أداء الأسواق المالية لم يكن بنفس سرعة التعافي الذي سجلته الأسواق الناشئة العام الماضي.
ووفقا لرصد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" لسياسات الاستثمار خلال الفترة من يناير وحتى أكتوبر الماضي، فقد اتخذت الإمارات عدداً من الإجراءات المحفزة على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة كان أبرزها بحسب الرصد، التعديلات التي أجراها مركز دبي المالي العالمي على قانون المركز والخاصة بتوضيح المسؤوليات بين الهيئات المختلفة للمركز وعلاقتها بالأطراف الأخرى خارج نطاق المنطقة الحرة. واعتبر الرصد كذلك السماح للقطاع الخاص بالمشاركة في مشاريع قطاع توليد الطاقة وتحلية المياه في دبي، خطوة مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية، مشيراً إلى أن الإمارات جاءت في المرتبة الثانية بعد الهند في اتخاذ الإجراءات المحفزة لاستقطاب الاستثمار خلال الفترة من يناير وحتى أكتوبر الماضي، وذلك ضمن 28 دولة حول العالم قامت بتعزيز جاذبيتها الاستثمارية خلال هذه الفترة. وفي السياق ذاته، صنف تقرير صادر عن وكالة ضمان الاستثمارات متعددة الأطراف التابعة للبنك الدولي تحت عنوان "الاستثمار والمخاطر السياسية 2011" دولة الإمارات في المرتبة الثانية بين الدول الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان العربية خلال الفترة من 2000 وحتى 2010، بإجمالي استثمارات متراكمة بلغت 75 مليار دولار (275 مليار درهم)، وذلك بعد المملكة العربية السعودية التي استقطبت ضعف هذا الرقم بنحو 150 مليار دولار، ومن ثم مصر في المرتبة الثالثة بنحو 55 مليار دولار ولبنان بنحو 30 مليار دولار.

المصدر: الاتحاد

الحسابات الاقتصادية القومية

تعتبر الحسابات القومية من أهم أدوات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، حيث أنها تعتبر وسيلة و إطار منهجي صمم خصيصا لقياس مجمل نتائج النشاط الاقتصادي و عرض المعلومات المتعلقة بذلك النشاط في صورة رقمية متكاملة تصلح أساسا لتحليل الأوضاع الاقتصادية القائمة و ترشيد عملية رسم السياسة الاقتصادية واتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة المسارات الاقتصادية
وتتضمن حسابات الناتج المحلي حسب القطاع والنشاط الاقتصادي عرض شامل للإنتاج و عناصر الدخل حسب مكوناته و التي تتضمن تعويضات العاملين ، الإهتلاكات السنوية و فائض التشغيل . كما تتضمن جداول عامة عن الإنتاج و الناتج ، تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ، الواردات و الصادرات ، العاملين و الأجور ... إلخ .و تشمل الحسابات الرئيسية أيضا الحسابات القومية و التي يتم إعدادها وفقا لأحدث التوصيات الدولية المتعلقة بتطبيق نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة لعام 1993 في ضوء الإمكانيات و البيانات المتوفرة في الدولة .وتعد هذه الحسابات باستخدام البيانات المتاحة بهدف توفير مؤشرات عامة رئيسية تستخدم في مجال عقد المقارنات الاقتصادية و التحليل الاقتصادي لتقييم و قياس تطور أداء الاقتصاد القومي ونتائج السياسات الاقتصادية العامة للدولة .و يقوم الإحصائيون و الباحثون ببذل جهود إضافية مستمرة بهدف تحسين و تطوير مستوى البيانات و التي على أساسها تعدل الحسابات تباعا إلى أن يتم إعدادها بالشكل النهائي وفقا لأحدث تطبيقات التوصيات الدولية.

1- طرق قياس و احتساب متغيرات القطاعات الاقتصادية:

يعتبر الدخل القومي أصدق و أشمل تعبير عما يدور في الاقتصاد القومي لأي بلد من فعاليات و نشاطات و علاقات و تشابكات اقتصادية ، حيث إن طبيعة هذا التعبير تختلف باختلاف النظرة إلى الاقتصاد القومي . فإذا نظرنا إلى هذا الاقتصاد على أساس أنه مجموع وحدات الإنتاج المكونة لفروع الإنتاج المختلفة كالزراعة والصناعة و الخدمات . . . . إلخ فإن الدخل القومي سيتكون من مجموع صافي إنتاج هذه الفروع و الوحدات .و يمكن النظر إلى الاقتصاد القومي على أساس أنه يتألف من عدة أنواع من المنتجين فمنهم من يساهم برأسماله و آخرون بعملهم . . . إلخ و في هذه الحالة سيتألف الدخل القومي من مجموع الدخول الموزعة على هؤلاء المنتجين وفقا لمساهماتهم في العملية الإنتاجية. أما إذا نظرنا إلى الاقتصاد القومي باعتباره مكونا من الوحدات المستهلكة و المدخرة و المستثمرة فإن الدخل القومي سيكون عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية .من ذلك نستنتج بأن الدخل القومي يمكن احتسابه بثلاث طرق رئيسية هي:

- الدخل القومي يساوي مجموع صافي قيمة الإنتاج.
- الدخل القومي يساوي مجموع دخول عناصر الإنتاج.
- الدخل القومي يساوي مجموع الإنفاق على السلع و الخدمات النهائية.

وتختلف طرق احتساب المتغيرات الاقتصادية حسب القطاع و النشاط الاقتصادي و ذلك لاختلاف طبيعة و ماهية القطاع و مصادر البيانات الإحصائية و مدى توافرها مما يستدعي اللجوء إلى طرق و أساليب إحصائية مكملة للإحصاءات و المسوحات الفعلية بغرض الوصول إلى بيانات متكاملة و واقعية قدر الإمكان.

2- قطاعات الاقتصاد القومي:

صنف نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية لعام 1993المتعاملين في الاقتصاد القومي إلى خمسة قطاعات رئيسية إضافة إلى قطاع العالم الخارجي . و وفقا لذلك فقد التقسيم القطاعي للاقتصاد القومي على النحو التالي:

2-1 قطاع المشروعات غير المالية:

و يضم هذا القطاع الأنشطة المقيمة التالية:

2-1-1 قطاع الزراعة و الثروة الحيوانية والسمكية : تقدر قيمة الإنتاج في هذا القطاع على أساس قيمة المنتجات الزراعية و السمكية و المنتجات الحيوانية الأخرى .و تقوم وزارة الزراعة في الدولة بتوفير بيانات عن الكميات و الإشعار للمنتجات الزراعية و كذلك عن المستلزمات والاستخدامات الوسيطة و عن تكوين رأس المال الثابت . وحسب عدد العاملين و أجورهم بالتعاون مع وزارة الزراعة.

2-1-2 قطاع الصناعات الإستخراجية

- **النفط الخام و الغاز الطبيعي :** تحتسب كمية الإنتاج على أساس النشرات الشهرية و السنوية الدولية المتخصصة للكميات المنتجة و الكميات المصدرة و المستخدمة محليا . وتقيم هذه الكميات على أساس متوسطات الإشعار العالمية .كما يتم تقدير البيانات الأخرى المتعلقة بعدد العاملين و أجورهم والاستثمارات السنوية والإهتلاكات السنوية بموجب ما يتوفر من نشرات و مجلات متخصصة.
- **المحاجر :** يتم تقدير الإنتاج على ضوء البيانات المتعلقة باحتياجات قطاع التشييد و البناء و قطاع الصناعة التحويلية من مستلزمات الإنتاج من السلع الاستخراجية المنتجة محليا، بالإضافة إلى الاستعانة بالبيانات المتعلقة بصادرات السلع المنتجة محليا و الخاصة بمنتجات المحاجر.

2-1-3 قطاع الصناعة التحويلية : يتم تقدير الإنتاج الصناعي في الدولة من واقع المسوحات الصناعية التي نفذت مع إجراء التعديلات المناسبة في السنوات التي لم يجري فيها تنفيذ مسح صناعي و ذلك بالاستعانة بالبيانات المتوفرة عن الصناعة في وزارة الصناعة و غرف التجارة و الصناعة في الدولة .و بالنسبة للمنتجات النفطية و الغاز المسيل فيتم احتساب قيمة إنتاجها بالاعتماد على البيانات و الجداول الإحصائية الشهرية والسنوية المحلية و العالمية و المتخصصة في هذا المجال.

2-1-4 قطاع الكهرباء و الغاز و المياه : تقدر قيمة الإنتاج بالنسبة للكهرباء و المياه بالاستناد إلى الحسابات المالية و الجداول الإحصائية لوزارة الكهرباء. و تتضمن هذه الجداول بيانات و إحصاءات عن كميات الكهرباء المنتجة و المستهلكة وكميات المياه المنتجة. و تقييم هذه الكميات وفقا لمعدلات وحدة أسعار الاستهلاك . كما تتضمن الحسابات كشوفا بالعاملين و أجورهم والاستثمارات الثابتة و الإهتلاكات . . . . إلخ .و بالنسبة للغاز ، فإنه يتم الاعتماد على تقديرات كميات الغاز الموزعة على الوحدات السكنية.

2-1-5 قطاع التشييد و البناء : يقدر الإنتاج في هذا القطاع بقيمة المباني و التشييدات المضافة سنويا لكافة قطاعات الاقتصاد القومي بالإضافة إلى قيمة الصيانة والترميمات السنوية للمباني و التشييدات القائمة كما تضاف تكلفة تركيب وإقامة الآلات و المكائن . وتقدر قيمة الإنتاج والاستخدامات الوسيطة بالاسترشاد بالنموذج الإحصائي التحليلي الذي يستوفى من بعض شركات المقاولات كعينة إحصائية في إعداد كافة المؤشرات التقديرية الرئيسية للقطاع . كما تتم الاستعانة بالأرقام القياسية لأسعار مواد البناء عند تقييم و تثبيت هذه المؤشرات

2-1-6 قطاع تجارة الجملة و التجزئة و خدمات الإصلاح : يقدر الإنتاج في نشاط تجارة الجملة و التجزئة على أساس إجمالي هوامش التوزيع للسلع المستوردة و المنتجة محليا ، و هي تساوي الفرق بين قيمة السلع في متاجر التجزئة وبين قيمة شرائها من المنتج المحلي و تكلفة السلع المستوردة زائدا الرسوم الجمركية و المصروفات الأخرى كالنقل و التأمين . ويتم تقدير قيمة هذه الهوامش بالاستناد إلى تقارير الإشعار الشهرية و الأرقام القياسية للأسعار و متابعة حركة الواردات (كمية و قيمة).

2-1-7 قطاع المطاعم و الفنادق : يقدر إنتاج الفنادق و المطاعم على أساس الإيرادات المحصلة لقاء المبيت و إيرادات المطاعم و الإيرادات الأخرى للفنادق . و يتم تقدير هذه الإيرادات بالاستناد إلى التقارير الشهرية و السنوية للفنادق و الحسابات الختامية لبعض الفنادق . كما يتم الاستعانة ببيانات بعض الجهات و التعداد العام للمنشآت بالنسبة لتقدير حجم المطاعم في الدولة و عدد العاملين فيها ومن ثم يتم تقدير الإنتاج على أساس إنتاجية العامل.

2-1-8 قطاع النقل و التخزين و الاتصالات : يتم تقدير الإنتاج في هذا القطاع على أساس إجمالي الإيرادات المحصلة لقاء الخدمات التي تقوم بها كافة الوحدات العاملة في هذا القطاع كالموانئ و المطارات و البريد و الهاتف و وحدات التخزين . . . . إلخ ، و تستند هذه التقديرات أساسا على البيانات و الإحصاءات الرسمية السنوية المتاحة من الجهات المعنية بأنشطة هذا القطاع . أما نشاط النقل بسيارات الأجرة فيتم احتساب قيمة الإنتاج فيه على أساس متابعة ميدانية لحركة سيارات الأجرة العامة.

2-1-9 قطاع العقارات و خدمات الأعمال : يقدر إنتاج قطاع العقارات بقيمة الإيجارات السنوية للوحدات السكنية و غير السكنية المشغولة في الدولة كما تقدر قيمة إيجاريه محتسبة للمساكن المشغولة من قبل أصحابها . و يتم الحصول على عدد الوحدات السكنية التي تم تشييدها و كذلك المصرح بهدمها من واقع تراخيص البناء و الهدم التي تصدرها المحليات سنويا . كما يتم الحصول على القيمة الإيجاري السنوية من واقع النشرة السنوية للأسعار.

2-1-10 قطاع الخدمات الاجتماعية و الشخصية : وهي تمثل أنشطة خدمات التنمية الاجتماعية و الخدمات الأخرى التي يقوم بها القطاع الخاص . و يقدر الإنتاج في هذا النشاط على أساس جملة الأجور النقدية و العينية و مستلزمات الإنتاج والإهتلاكات و فائض التشغيل . و يتم تقدير هذه البيانات على ضوء التحرك السكاني الذي تظهره التعدادات و التقديرات السكانية السنوية بالإضافة إلى بحوث التوظف و الأجور.

2-2 قطاع المشروعات المالية: يتم احتساب الإنتاج في هذا القطاع من خلال الفرق بين إيرادات البنوك و شركات التأمين و المؤسسات المالية الأخرى و ما يدفع للمتعاملين . و يتم الحصول على الإيرادات و المدفوعات من بيانات الحسابات الختامية و الميزانيات العامة للمصارف التجارية و البنك المركزي و المؤسسات المالية الأخرى إضافة إلى البيانات المتوفرة من إحصاءات التأمين السنوي.

2-3 قطاع الخدمات الحكومية (الحكومة العامة): وهي الخدمات التي تقوم بتوفيرها الوزارات و الهيئات المحلية وتكون إما مجانية أو مقابل أجور أقل من تكلفة هذه الخدمة .و يتم احتساب قيمة الإنتاج لهذه الخدمات وفقا لإجمالي تكلفة هذه الخدمات المؤدة من قبل الحكومة . و تتمثل عناصر التكلفة في قيمة الأجور النقدية و العينية المدفوعة للعاملين في هذه الجهات ومستلزمات الإنتاج و الاهلاكات المقدرة ويستند بذلك إلى الحسابات الختامية للدولة الصادرة عن وزارة المالية و الصناعة و الميزانيات المستقلة لبعض المؤسسات.

2-4 قطاع الخدمات المنزلية: و تشمل بصورة عامة خدم المنازل و القائمين بإدارة المنازل .إن إنتاج هذا القطاع هو عبارة عن قيمة الأجور النقدية و العينية التي يحصل عليها هؤلاء العاملين . و تقدر قيمة هذه الأجور باستخدام متوسط أجر سنوي تقديري استنادا إلى بيانات التعداد العام للسكان و التقديرات السنوي للعاملين.